



وزارة قطاع الاعمال العام  
الشركة القابضة للصناعات الغذائية  
شركة مطاحن مصر الوسطى (ش.ت.م.م.)  
مكتب العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة  
البورصة المصرية - إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه الرد على تقرير السيد مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية  
المعدلة لشركة مطاحن مصر الوسطى فى ٢٠١٨/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس القطاع المالي

محاسب / خالد محمد قرني

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / ضياء محمود صديق

العضو المنتدب للشئون  
المالية والتجارية

محاسب / أسامة حسين احمد عيد





## الرد على تقرير السيد مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدلة لشركة مطاحن مصر الوسطى في ٢٠١٨/٦/٣٠

رد الشركة	ملحوظة الجهاز
- إيماء إلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٨/٦/١٠ بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٠ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وذلك على النحو التالي :- - المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على تولي إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد فرد لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن تسعه أعضاء بما فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما ينفذه أعضاء المجلس من مكافأة وبدل حضور الجلسات وما ينفذه الأعضاء المتفرغين من رواتب مقطوعة وفقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحة التنفيذية وذلك بالمخالفة لكل من :- - المادة رقم (٥٢) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الصادرة بقرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ والتي تنص على أن " بين النظام الأساسي " للشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة على الأقل عن خمسة ولا يزيد على تسعه بما فيهم الرئيس ويراعي في تحديد العدد حجم نشاط الشركة وطبيعته ، ويكون عدد أعضاء مجلس الإدارة لكل من الشركات القائمة في تاريخ العمل بهذه اللائحة تسعه أعضاء . - المادة رقم (٦) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية المعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٨/٦/١٠ بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٠ والخاصة بإضافة الشرطين التاليين إلى الشروط العامة لقيد الأوراق المالية وذلك بالنص في النظام الأساسي للشركة على :- - وجوب استخدام أسلوب التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة . - أن يكون هناك حد أدنى للتمثيل النسبي لرأس المال في مجلس إدارة الشركة . - المادة ٣٩ من النظام الأساسي والتي نصت على " استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة " بالمخالفة لما ورد بالمادة ٣٢ من القانون التي نصت على " وإن لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة جاز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو المساهمين " . - المادة ٤٧ من النظام الأساسي والتي نصت على " يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ على الأقل من الارباح لتكون الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي مقدار ما يوازي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص هذا الاحتياطي عن ذلك المقدار تعين العودة إلى الاقتطاع وتجنب نسبة ٢٠٪ من الارباح على الأكثر لتكون الاحتياطي نظامي " وذلك بالمخالفة لما ورد بالمادة ٣٢ من القانون التي نصت على " يجوز للجمعية العامة للشركة وقف تجنب هذا الاحتياطي أو تخفيض نسبته إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال " . - عدم تضمين المادة ٤٧ من النظام الأساسي أوجه استخدام الاحتياطي القانوني بالمخالفة للمادة ٣٢ من القانون التي نصت على " يجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال " . - تنص المادة ٤٨ من النظام الأساسي على أن يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أو في بمصالح الشركة وذلك دون تحديد نوع الاحتياطي المستخدم بالمخالفة لما ورد بالمادة ٣٢ من القانون . الأمر الذي يلزم الدعوة لعقد جمعية غير عادية للنظر في تعديل النظام الأساسي للشركة ليتوافق مع مواد القانون واللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وتعديلاتها .	

- بلغت تكلفة الأصول الثابتة في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ٦٥٩.١٩٣ مليون جنيه ومجمل إهلاكها نحو ٣٩٦.٥٥٥ مليون جنيه ، وقد تم جردها بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتحت اشرافنا الاختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً لذات المعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :-

- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة سنوات تبلغ تكلفة ما أمكن حصره منها نحو ٣٤.٣٣٨ مليون جنيه ، وتتجدر الاشارة إلى تضمن تلك القيمة نحو ١٨.٨١٧ مليون جنيه تمثل تكلفة أصول مصنع المكرونة بالمنيا والسابق صدور قرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠١٦/١١/٧ بالموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية لبيع الآلات والمعدات وهو ما لم يتم حتى تاريخه .  
نوصى بدراسة أوجه الاستفادة من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركة ، مع تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقم (١٠ ، ٣١ ) بشأن الأصول الثابتة وإضمحلالها .

- تعمل الشركة جاهدة على الاستغلال الأمثل لجميع الطاقات العاطلة بالشركة لجميع الأصول المتاحة وبالنسبة لأراضي الشركة تمت موافقة الجمعية العامة للشركة على نشاط الاستثمار العقاري في ١١/١٩/٢٠١٥ قامت الشركة بتحديد بعض الواقع لإعداد دراسة جدوى من كافة النواحي لمشروعات الاستثمار العقاري عن طريق مكتب التأمين الهندسي الاستشاري ومنها أرض مطحنة شوقي عوض بأسيوط ، وارض مطحنة نامق ، ارض مطحنة اسلام ، ارض مطحنة ياكمو بالفيوم وبعد الانتهاء من تلك الاراضي سيتم بحث دراسة الاستثمار الأمثل لباقي اراضي الشركة .  
مصنع المكرونة :- وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠١٦/٥/٤ على بيع خط إنتاج مصنع المكرونة وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية :

- تم طرح مناقصة محدودة رقم (١٦) جلسة ٢٠١٦/١٢/١٩ لعملية إعداد وتقديم آلات ومعدات مصنع المكرونة وتحديد قيمتها قبل طرحها للبيع  
- تم الترسية على الجمعية التعاونية الإنتاجية لأعمال الوزن والمراجعة والخبرة الدولية (كومبيصل) .  
- تمت المعاينة من الشركة المذكورة وتم إرسال التقرير للشركة .

- تم إرسال مظايف المعاينة إلى الشركة القابضة التي قامت بعرضها على لجنة مشكلة من الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقامت بفتح المظايف ، ونظراً لضرورة عرضها على الجمعية العامة للشركة القابضة للموافقة على البيع .  
- وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٥ على قيام شركة مطاحن مصر الوسطى باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتصرف في آلات ومعدات مصنع المكرونة بالمنيا كخط إنتاج وتم إعادة طرح المناقصة المحدودة لعملية إعادة التقييم في ٢٠١٨/٨/١٨ وتم الاسناد للجمعية التعاونية الإنتاجية لاعمال الوزن والمراجعة والخبرة الدولية "كومبيصل" وقد تم ورود التقييم في ٢٠١٨/١٠/٨ وسوف يتم استكمال الإجراءات وفقاً لكتاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية بهذاخصوص .

- نظراً للصعوبات التي قابلتها الشركة منذ انشاءها وحتى وقت قريب للتسجيل ونقل ملكية العديد من اراضي الشركة فقد قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٩ إنشاء قطاع الأصول بالشركة للقيام بأعمال تسجيل الاراضي بالشهر العقاري وذلك لإمكان التفرغ لإنها المشاكل المتعلقة بالتسجيل ، وكخطوة أولى لقطاع الأصول فقد تم حصر المواقع المملوكة للشركة بأجمالي عدد ٤٩ موقع وقد تم الانتهاء من تسجيل أو صدور حكم بصحبة ونفاذ عقد بيع عدد ٢٦ موقع ، وجارى اتخاذ إجراءات تسجيل عدد ٩ مواقع منها منها ٣ موقع بقطاع بنى سويف وهي ( مطحنة ياكمو ، مطحنة نامق ، مطحنة اسلام ) ، وعدد ٥ موقع بقطاع أسيوط وهي ( مطحنة درنكه ، مطحنة الحمراء ، مطحنة شوقي عوض ، مطحنة حنا عوض ، مطحنة ديروط ) ، وموقع واحد بقطاع الفيوم وهو المبني الإداري بالفيوم ( ومتبقى عدد ١٤ موقع جارى استكمال المستندات الخاصة بهم واتخاذ الإجراءات التمهيدية وفحص المشكلات الموجودة لإمكان الشروع في تسجيل مالم يتم تسجيله .

- مطحنة وشونة الوادى الجديد : تم الانتهاء من اجراء الرفع المساحي لكل منها وجارى فحص المستندات المتوفرة لإمكان أتخاذ ما يلزم .  
- المبني الإداري بالفيوم : أنتهى كشف التحديد الصادر بشأن تسجيل المبني إلى أن المساحة الفعلية ٣١٥٩.٢٨ وقد تم عرض ما اسفر عنه كشف التحديد على مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة للشركة للموافقة على قصر المساحة على ما اسفر عنه كشف التحديد وسيتم إجراءات تسجيل ملكية ارض المبني الإداري بعد موافقة الجمعية العامة على التعامل على المساحة الواردة بكشف التحديد علماً بأن المساحة بعقد البيع ٣٢٠٤ م ومقيدة بسجلات الشركة بمساحة ٣٠٣٣ م ، وسوف يتم العرض على الجمعية العامة غير العادية بعد الانتهاء من بعض الواقع الأخرى .

- ما زال عدم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الاراضى بحوزة الشركة ومن ذلك :

- اراضى ألت يقرارات نزع ملكية او تأميم بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ٥٣ ألف متر .

- اراضى مشتراة او مخصصة من الوحدات المحلية او المحافظة او اشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ١٤ ألف متر .

<p>- شونة السلطان : أجمالي مساحة الشونة ٨٩٦٤ تمتلك الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ م٢ بموجب عقد شراء مؤرخ بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ ومقام بشأن ذلك العقد دعوى صحة ونفاذ عقد بيع مقيد طلبها تحت رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ شهر عقاري أسيوط ، وتم إجراء الرفع الماسحى للمساحة المملوكة بالشركة وصدر بشأنها كشف التحديد بأجمالي مساحة ٢٩٨٨.١١ م٢ وبالنسبة لباقي مساحة الشونة فهي مؤجرة بموجب عقود إيجار ، وجرى عمل دعوى فرز وتجنب لتحديد حدود ملكية الشركة بعد الانتهاء من دعوى صحة ونفاذ عقد البيع .</p> <p>- شونة الغريب : - تم تقديم طلب لتحرير عقد البيع الخاص بشونة الغريب مركز ساحل سليم إلى إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط والساق تسليمها للشركة في ١٩٩٩/١٢/٢٨ دون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل انتفاع لها سوى وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها .</p> <p>- بعض مساحات الأرض بحوزة الشركة وغير مردجة بأصولها لعدم تمكناها من تقيين وضعها ، وكذا بعض الاستراحات تتمثل في :</p> <p>- مساحة ١٦١٦ م٢١٤١٦ أرض شونة الغريب بمحافظة أسيوط والساق تسليمها للشركة في ١٩٩٩/١٢/٢٨ دون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل انتفاع لها سوى وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها .</p> <p>- مساحة ٩١٣ م٤٤ بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتي حصلت عليها الشركة بناء على قرار السيد وزير الزراعة في ٢٠٠١/٦/٣٠ بإقامة مطحن وشونة والمقام بشأنها الدعوى رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦٦٢ بالقضاء الإداري والمحللة لهيئة مفوضى الدولة ومازالت متناولة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة في إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص لها الأرض .</p> <p>- عدد (٢) إستراحة بالقاهرة بمساحة حوالي ٢٠٤ م٢ ، عدد (١) إستراحة بقطاع بنى سيف بمساحة ١٤٠ م٢ .</p> <p>نوصي بضرورة العمل على سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء أعمال التسجيل لكافة المواقع حفاظاً على أصول الشركة وموجوداتها .</p> <p>- وجود العديد من الدعاوى القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات تأمين أو نزاعات على ملكية أراضي وعقارات صدرت بشأن معرضها احكام في غير صالح الشركة والأخرى مازالت متناولة ومن ذلك :</p> <p>- ارض شونة السلطان البالغ أجمالي مساحتها حوالي ٦ أفدنة والتي كانت تؤجرها الشركة منذ أكثر من ٤٠ عام تملك منها مساحة ٢٩٨٨ متر بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ لم تستطع تسجيله حتى تاريخه بالقطعة رقم ٢٨ البالغ أجمالي مساحتها حوالي ٢٩٦٤ م٢ مقابل التنازل عن إيجار باقى المساحة ، فضلاً عن وجود العديد من الدعاوى القضائية من الغير بلغ ما يمكن حصره منها حوالي ١٤ دعوى سواء بالطرد أو ثبيت ملكية وتمكن أو فسخ عقد إيجار أو وريع .</p> <p>- وجود نزاع بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والشركة على ملكية مساحة ١٨١٥ م٢١٥ تمثل جزء من أجمالي مساحة مطحن ساحل سليم بأسيوط البالغة ٥٥ م٢٤١٥ ط٢ ، حيث قامت الشركة بتقديم إجراءات الطعن أمام لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومؤجلة لجلسة ٢٠١٨/١١/١٢ .</p> <p>- صدور حكم في الدعوى المدنية رقم ٢١٢٩ لسنة ١٩٩٩ م.ك.أسيوط لصالح ورثة / شوقي عوض - بثبت ملكيتهم لحصة شائعة من ارض عوض - ضد الشركة لثبيت ملكيتهم لمساحة ١١٨١ متر مربع</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

مطعن شوقي عوض والبالغ مساحتها ٢٣٦٢ م وقضى تاميم لها برقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، وكذا الحكم بإلزام الشركة بسداد ريعاً قدرته المحكمة بنحو ١٢٥ ألف جنية عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ ، وقامت الشركة باستئناف الحكم الصادر وذلك بالقضية رقم ٩٠/١٠٩٤ ق ومؤجلة لجلسة ٢٠١٨/١٠/٢٠ لتقديم المذكرات .

على الشيوع من أجمالي مساحة المطعن البالغة ٢٣٦٢ م وقضى لهم أمام محكمة أول درجة بتثبيت ملكيتهم على حصة الأرض المطالب بها في الدعوى ومبلاع ١٢٥ ألف جنيه كريع عن استغلال الشركة للارض الخاصة بهم عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ مما دعا الشركة إلى الطعن بالاستئناف على ذلك الحكم بالاستئناف الرقيق ١٠٩٤ لسنة ٢٠١٨/١٠/٢٠ لتقديم المذكرات .

- جارى متابعة القضية عن طريق القطاع القانونى بالشركة .

- جارى متابعة القضية عن طريق القطاع القانونى بالشركة .

- منذ إنشاء قطاع الاصول تم رفع جميع الاراضى ملك الشركة لتحديد الفروق والعرض على الجمعية العامة غير العادية .

- مجمع مطاحن بنى سويف يشتمل على مطحون بوهار ومطحون تبارك والصوماع وقد قيدت مساحة بوهار منفردة بسجل الاصول بمساحة ١٠٨٩٨ ومساحة تبارك والصوماع منفردة بمساحة ٢٧٦٣٥ م٢ وإجمالي الموقع ٣٨٥٣٤.٣٨ طبقاً للرفع المساحى الحديث وجرد ٢٠١٨/٦/٣٠ حيث تمتلك الشركة مجمع مطاحن بنى سويف بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٦٥ بمساحة ١١٦٦.٦٤ م٢ تم شراؤها من محافظة بنى سويف لتصبح أجمالي المساحة الواردة بالعقود إلى مساحة ١٦٦٦.٦٤ م٢ تعادل ٣٦٨٥٩ م٢ ، إضافة ٣٨٠٢٦ متر مربع والفارق بين المساحات الواردة بسنادات الملكية والرفع المساحى وهى مساحة ٥٠٧.٣٨ متر وهى منافع عامة وأملاك أميرية وتضع الشركة يدها عليها داخل سور المجمع .

- مجمع مطاحن أسيوط : تم رفع الموقع على الطبيعة واسفر الرفع عن أن المساحة هي ذات المساحة التي أنهى إليها الجرد على الطبيعة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وجارى حالياً توقيع استثمارات البيع الخاصة بارض المجمع وعقود الملكية بمعرفة مديرية المساحة بأسيوط للوقوف على أسباب اختلاف القیاس على الطبيعة عن المساحة الواردة بعقد الملكية .

- تمتلك الشركة شونة بنى سليمان الشرقية بموجب العقد المشهر لسنة ١٣٥ لسنة ٢٠١١ شهر عقارى بنى سويف بأجمالي مساحة ١٢٨٠٠٥ م٢ وقد تم اثبات مساحتها بسجل الاصول ١٢٥٤٨٩ م٢ بناء على رفع مساحى سابق وقد اسفر الرفع المساحى الحديث الذى تم بموجب قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٧ عن مساحة ١٢٦٥١ م٢ ، ويرجع الفارق إلى الردود لخطوط التنظيم عند بناء سور حول الشونة ومقام دعوى قضائية للتعويض عن مساحة الارتداد .

- تمتلك الشركة شونة العزب بموجب العقد المسجل رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٥ شهر عقارى الفيوم بمساحة ٣٦٧٥٠ م٢ وهى المساحة الواردة بالعقد إلا أن الشركة تضع يدها على مساحة ٣٣١٠ متر دون عقود إضافة إلى مساحة الملك الواردة بالعقد المسجل لتكون الإجمالي ٤٠٠٦٠ م٢ وهى المساحة المدونة بسجل الاصول حيث تشمل وضع اليد الملك .

- مطحون نامق : جارى تحديد موعد للرفع المساحى بديرية المساحة بنى سويف .

- مطحون هنا عوض : تم رفعها مساحياً في إطار إجراءات شهر قرار التأمين الخاص به وجارى استخراج كشف التحديد المساحى .

- شونة السلطان : تم رفعها مساحياً واستخرج لها كشف تحديد مساحى بمساحة ٢٩٨٨.١١ وهو ذات المساحة الثابتة بعقد الملكية

- جارى حالياً حصر جميع الفروق واسبابها ومستندات الملكية وذلك لعرضها على الجمعية العامة لتصحيح المساحات وذلك بعد الانتهاء من معظم اراضي الشركة

- إقامة دعوى قضائية برقم ٢٠١٥/١١٥ من / عاطف هنا - وأخرين للمطالبة بتثبيت ملكيتهم وريع مطحون هنا عوض والبالغ مساحتها ٢٣٦٢ م والسابق إصدار قرار تاميم له برقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ ، ومؤجلة لجلسة ٢٠١٨/١٠/١٦ للتقدير .

- إقامة دعوى قضائية برقم ٢٠١٤/٩٧٨ من ورثة / ليون عازر - للمطالبة بتثبيت ملكية نصف مساحة مطحون الحمراء البالغ مساحتها ١٦٧٧ م٢ ، ومؤجلة لجلسة ٢٠١٨/١٠/٢٠ للتقدير .  
يتعين سرعة تسجيل المساحة المملوكة بشونة السلطان مع عمل فرز وتجنب لها حفاظاً على حق الشركة في واجهة الأرض ، ومتابعة الإجراءات القانونية لكافة النزاعات القضائية وموافقتنا بما تنتهي إليه .

- وجود العديد من الفروق الموجودة في مساحات بعض الاراضى بين ما هو مثبت بسجلات الاصول الثابتة وبين المساحات الواردة بالرفع المساحى وكذا المساحات المدرجة بعقود الملكية بلغ ما أمكن حصره منها حوالي ١٩١٩ م٢ منها حوالي ١٥٨٨٤ م٢ بالنقض بمجموع مطحون بنى سويف وأسيوط وشونة بنى سليمان ، حوالي ٣٣١٠ م٢ بالزيادة بشونة العزب .

وتحدر الاشارة إلى عدم اجراء رفع مساحى لبعض الموقع منها مطحون نامق بنى سويف ، مطحون هنا عوض وشونة السلطان بأسيوط .  
يتعين بحث أسباب هذه الفروق وتصويب السجلات في ضوء تغير الوضع مع الجهات المختصة والمطالبة بالحصول على التعويض عن المساحات الناقصة واستكمال أعمال الرفع المساحى والافادة .

<p>- لم يتم تحديد جلسة للطعن حتى تاريخه وجارى متابعة القضية عن طريق القطاع القانونى بالشركة .</p>	<p>ما زال لم يتم تحديد جلسة للطعن المقام فى ٢٠١٤/٧/٢٢ لنقض الحكم الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨ بعد نفاذ بيع ارض مطحون درنكة البالغ مساحتها ٩٧٠ م٢ مع رفض طلب الشركة الحصول على تعويض بمبلغ ٥ مليون جنيه بالاستئناف رقم ٨٢٩ لسنة ٨٤ ق من السيد / محمد فؤاد حامد ، عادل حمدان لسنة ٨٤ ق من الشركة ، والسايق قيام الشركة ببيعها للسيد / عادل حمدان يونس - في ٤/١٢/٢٠٠٨ والذى أقام الدعوى رقم ٣٥٣ لسنة ٢٠٠٩ لفسخ عقد البيع وصدر الحكم فيها بالوقف بجلسة ٢٠١١/١١/٢٢ ، ومما هو جدير بالذكر قيام الشركة بإثبات القيمة المحصلة من بيع تلك الارض وبالغة نحو ١٦٣ ألف جنيه بحسب تأمينات الغير .</p> <p>نوصى بضرورة متابعة الإجراءات القانونية فى هذا الشأن وموافقتنا بما يتم</p>
<p>- أقامت الشركة الدعوى القضائية المنوهة عنها للمطالبة بالتعويض عن المساحات التى تم الارتفاع عنها بموجب رخصة البناء المستخرجة لإقامة سور بالبلوك حول أرض الشونة ومازالت الدعوى متداولة أمام القضاء ومؤجلة لجلسة ٢٠١٨/١١/٢٧ .</p>	<p>- استمرار الخلاف مع محافظة بنى سويف بشأن تعويض نزع ملكية جزء من مساحة ارض شونة بنى سليمان بعد رفض الدعوى المقامة من الشركة برقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى تعويضات حكومية بجلسها فى ٢٠١٦/١٣١ مما دعى الشركة فى حينه بإقامة الدعوى رقم ٣٦١ لسنة ٥٤ قضاء عالى بنى سويف استئنافاً وطعناً على حكم اول درجة على سند من عدم اخطارها من قبل المحكمة أو مكتب الخبراء ومؤجلة لجلسة ٢٠١٨/٩/٢٥ للتقرير .</p> <p>نوصى بضرورة متابعة الدعوى القضائية الخاصة بالحصول على التعويض وموافقتنا بما يتم .</p>
<p>- تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيث تم طرح مناقصة محدودة بين الشركات المتخصصة وتم تقييم خط الانتاج وتم ورود التقييم بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢ من الجمعية التعاونية لاعمال الوزن والمراجعة والخبرة الدولية .</p> <p>- تم ارسال التقرير للشركة القابضة والمظروف المغلق الخاص بالتسهيل للخط وذلك بتاريخ ٢٠١٨/٧/٩ ، وذلك لاستكمال إجراءات بيع الخط .</p>	<p>- مازال لم يتم التصرف الاقتصادي لخط إنتاج الخيز الفينو (مخبز جيفرا) بقطاع أسيوط والذى لا يعمل منذ سنوات والمهلك دفترياً بالكامل وكذا قطع الغيار الخاصة به ، وتتجدر الاشارة إلى ورود كتاب من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/١١/٢٦ يفيد صدور موافقة وزارة المالية على القيام باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للبيع وبناء عليه قامت الشركة باعداد التقييم اللازم وإرساله إلى الشركة القابضة لاستكمال الإجراءات .</p>
<p>- قامت الشركة بإجراء أكثر من مناقصة لعملية إصلاح نظام شفط الاتربة تفادياً لتعرضاً الشركة لأى عقوبات ببنية وتم الالغاء لعدم مطابقة العروض فنياً .</p> <p>- تم رفع دعوى قضائية تجاه المكتب الهندسى للأعمال الكهروميكانيكية لاسترداد ما تم سداده للمورد بما يحفظ حق الشركة - قام قطاع المشروعات أشتراكاً مع قطاع المنيا بمعاينة النظام واوصوا بامكان تشغيل الوحدة بالجهود الذاتية لتحسين الأداء البيئى وتم عرض ذلك على القطاع القانونى وافت بالانتظار لحين قيام المحكمة بایفاد خير فنى لمعاينة الوحدة لحفظ حق الشركة وحتى تاريخه لم تقم المحكمة بایفاد الخبر وجارى المتابعة بين القطاعات المختصة .</p>	<p>- رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠١٨/٦/٣٠ البالغ نحو ١٥٣ مليون جنيه ما زال يتضمن نحو ٣٠٧ ألف جنيه المنصرف على نظام شفط الاتربة (مطحون بوهل المنيا) الصادر بشأنها أمر التوريد رقم (١٧٨) فى ٢٠١٢/١١/٨ بقيمة إجمالية نحو ٣٦٣ ألف جنيه للمورد المكتب الهندسى للألام الكهروميكانيكية والذى تختلف نتائجه قانون البنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وقامت الشركة بمصادرنة التأمين النهائي وإقامة دعوى قضائية رقم ١٣٠١ لسنة ٢٠١٧ ضد المورد لاسترداد ما تم سداده ومازالت متداولة ، كما تم اجراء أكثر من مناقصة لإصلاح نظام شفط الاتربة والتى تم الغانها لعدم مطابقة العروض فنياً .</p> <p>يتبع بحث دراسة ما تقدم ، مع ضرورة العمل على سرعة إصلاح النظام تلافياً لأى عقوبات ببنية وحتى لا يمثل رأس مال عاطل مع ضرورة متابعة الدعوى القضائية للحصول على حقوق الشركة طرف المورد طبقاً للتعاقد المبرم معه .</p>
<p>- المنفذ من الخطة الاستثمارية بالكامل معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للاعتماد .</p>	<p>- بلغت الخطة الاستثمارية المعتمدة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٤٤ مليون جنيه ، وقد بلغ المنفذ الفعلى لها خلال العام نحو ٢٩.٩٣٠ مليون جنيه بنسبة حوالي ٦٨% ، وتتجدر الاشارة إلى عدم القدرة على تنفيذ أي مبالغ لبني شراء استراحة ومكتب إدارى للشركة وشراء مطحون آدامز بالمنيا الجديدة والمعتمد لهما نحو ٣ مليون جنيه ونحو ٢ مليون جنيه على الترتيب ، فضلاً عن تدنى نسب التنفيذ لبعض البنود الأخرى والتى تراوحت بين ١.٦% و ٧١% .</p> <p>يتبع اتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو اعتماد المنفذ من الخطة الاستثمارية وترحيل المبالغ غير المستخدمة حتى يمكن استكمال تلك المشروعات حال الاستمرار فى تنفيذها .</p>
<p>- تم تصفية صومعة المنيا فى عام ٢٠١٤ وباقي صوامع الشركة فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ونظراً لصعوبة تصفية الصوامع بصفة مستمرة فى مواعيد محددة لوجود أرصدة من القمح بهذه الصوامع وفقاً لبرامج شحن الاقماث التى تتم بمعرفة لجنة البرامج وتخزين القمح المحلى المسووق الذى يستمر فى الصوامع حوالى عشرة أشهر فى العام ، وهذا الأمر خارج عن إرادة الشركة ولذلك لا يمكن تصفيتها صفرية لارتباطها بشغيل المطاحن وللجنة البرامج وتسويق القمح المحلى وتنتهى الشركة أى فرصة لأنخفاض أرصدة الصوامع لإجراء التصفية .</p>	<p>- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ٣٤.٥٢٧ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١.١ مليون جنيه ، وقد تم جرده بمعرفة الشركة وتحت اشرافنا الاختبارى وفي حدود الامكانيات المتاحة كما تم مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وتم تقييمه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وكالمتبع فى السنوات السابقة ، وتلاحظ بشأنه ما يلى :</p> <p>- بلغ الرصيد الدفترى للاقماث المملوكة للهيئة العامة للسلع التموينية بسجلات الشركة حوالى ١٢٣.٨٣٧ ألف طن ، حيث لم يتم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون فى ٢٠١٨/٦/٣٠ .</p> <p>نوصى بضرورة وضع برامج للتصفية الصفرية للصوامع للتحقق من صحة ارصدتها ومقارنتها مع الارصدة الدفترية ومراجعة اثر ذلك على الحسابات المختصة .</p>

<p>- جارى الاعداد لمزاد جديد للتصرف في هذه الاصناف .</p>	<p>- تضمن المخزون أصناف راكرة وبطينة الحركة بنحو ١٧٢٣ مليون جنيه مكون بشانها مخصص بنحو ١٠١ مليون جنيه منها نحو ٩٣٧ ألف جنيه قيمة مواد تعينة وتغليف ، نحو ٧٨٦ ألف جنيه قيمة قطع غيار بمخازن قطاعات الشركة المختلفة .</p> <p>نوصى بضرورة التصرف في كافة الاصناف الراكرة والمنتهية الصلاحية بما يعود بالنفع على الشركة واستغلال المساحات التى تشغلهما</p>
<p>- هذه الكميات متحفظ عليها من قبل النيابة ولا يمكن التصرف فيها الا عن طريق النيابة وجارى مخاطبة الجهات المختص لمتابعة ذلك .</p>	<p>- استمرار حوزة بعض وحدات الشركة على العديد من المحروقات والمضبوطات بلغ ما يمكن حصره منها حوالي ١١٦٥ جوال دقيق ٨٢٪ زنة ٥٥ كجم بقطاعات الشركة ، كمية ٧٥ طن خالدة خشنة بقطاع بنى سويف ، يرجع بعضها لعدة أعوام تشغل ساعات تخزينية كبيرة ، وقد أدى طول مدة التحرير إلى سوء حالة بعضها وهو ما قد يؤثر على سلامة المنتجات .</p> <p>نوصى بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة حال تلك الأحراز والمضبوطات حفاظا على مخزون الشركة من التلف .</p>
<p>- تم ارسال المصادقات فى ٢٠١٨/٦/٣٠ ولم يتم الرد عليها سوف يتم العمل على إجراء المطابقات اللازمة .</p>	<p>- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض ومدينون آخرون في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ١٠٤٣٦٤ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ١٥٣٧٥ مليون جنيه ، وقد اسفرت المراجعة عن بعض الملاحظات نوردها فيما يلى :</p> <p>- تم ارسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة بحسابات العملاء والموردين والحسابات المدينة وذلك تحت مسؤولية الشركة بدون إشرافنا على اعدادها أو ارسالها ولم تلتقي عنها ردود حتى تاريخه ، كما لم يتم إجراء مطابقات معهم .</p> <p>نوصى بضرورة تدارك ذلك مع سرعة إجراء المطابقات اللازمة لتوفير أحد أدلة الاثبات الهمة لأغراض المراجعة .</p>
<p>- تتم المتابعة عن طريق القطاع القانوني اشتراكاً مع القطاعات القانونية بالشركة القابضة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ودراسة إعدام الديون التي صدرت بها أحكام بالبراءة أو توفي أصحابها ، وسوف يتم اخطار الجهاز المركزى بأى جديد .</p>	<p>- بلغت ارصدة حسابات العملاء في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ١٥٩٧٨ مليون جنيه تتمثل في :</p> <p>- نحو ١٠٩٩٨ مليون جنيه قيمة ارصدة عملاء القطاع الخاص وهي ارصدة متوقفة ومرحلة منذ سنوات يرجع بعضها إلى حوالي ٢٠ سنة واجتها الشركة بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنحو ١٠٨٩٥ مليون جنيه ، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه لعدم الاستدلال على الغنوان أو الوفاة .</p> <p>يتبع ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع ضرورة عمل التسويات اللازمة بالحسابات على ارصدة العملاء في ضوء الأحكام الصادرة بشأنهم مع تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن أض migliori قيمة الأصول ، مع استمرار الإجراءات القانونية اللازمة لاستدعاء كافة حقوق الشركة وموافقتنا بما يتم أولاً بأول .</p>
<p>- تم تحصيل مبلغ ٢٦١٢ مليون جنيه في شهر اكتوبر ٢٠١٨ وجارى متابعة تحصيل باقى المبلغ .</p>	<p>- تضمن حساب العملاء نحو ٤٠٤ مليون جنيه باسم الشركة العامة للصوامع والتخزين يمثل قيمة نقل أقماح ، مقابل نحو ٣٥٧ مليون جنيه في ٢٠١٧/٦/٣٠ بزيادة قدرها ١٤٠ مليون جنيه مما يشير إلى تصاعد هذا الرصيد وضعف المتاحصلات منها .</p> <p>يتبع سرعة العمل على تحصيل مستحقات الشركة .</p>
<p>- جميع تلك المبالغ مرفوع بشأنها دعاوى قضائية بعضها مازال متداول والبعض الآخر صدر أحكام بها لصالح الشركة ، وجارى متابعة الفضایا المتداولة وتنفيذ الأحكام الصادرة عن طريق القطاع القانوني بالشركة .</p>	<p>- استمرار تضمين ارصدة الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ١٠٧٨٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ سنوات ، مكون لمقابلتها بمخصص بنحو ٨٥٢٠ مليون جنيه منها نحو ٤٢١٥ مليون جنيه بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها والباقي ضمن المخصصات الأخرى ، وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشأنها قضایا صدرت لها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها .</p> <p>نوصى بسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن أض migliori قيمة الأصول ، متزامناً مع الإجراءات القانونية اللازمة لاستدعاء كافة حقوق الشركة وموافقتنا بما يتم أولاً بأول .</p>
<p>- تم ارسال مصادقات من الشركة بتلك الارصدة في ٢٠١٨/٦/٣٠ ولم يتم الرد على أى منها ، وسوف يتم إعادة إرسال المصادقات مرة أخرى .</p>	<p>- حساب تأمينات لدى الغير الظاهر بنحو ٤٠٨ ألف جنيه لم ترد به شهادات أو مصادقات من الغير تؤيد صحته .</p> <p>نوصى بضرورة الحصول على الشهادات والمصادقات المؤيدة لتلك الارصدة</p>
<p>- تم فك الحجز بمبلغ ٢٥٨ ألف جنيه بالبنك الاهلى فرع المنيا ، وجارى اتخاذ الإجراءات القانونية لفك باقى الحجوزات .</p>	<p>- بلغت ارصدة حسابات النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ٣٦٨٥٤ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :-</p> <p>- وجود بعض الحجوزات الموقعة على جانب من ارصدة الشركة بالبنوك بنحو ٥٦٠ ألف جنيه في ٢٠١٨/٦/٣٠ ، مازال قائم منها نحو ٣٤٠ ألف جنيه حتى تاريخ إعداد هذا التقرير (سبتمبر ٢٠١٨) .</p> <p>يتبع العمل على رفع كافة الحجوزات الموقعة على بعض ارصدة الشركة بالبنوك حتى تستفيد من ارصدقتها النقدية .</p>

<p>- تم ظهور تلك الارصدة الدائنة ( دفترياً ) في يوم ٢٠١٨/٦/٢٨ حيث يتم تصفية جميع حسابات القطاعات الفرعية وتوريد المبالغ الموجودة بها إلى الحساب الرئيسي بادارة الشركة ، مما أدى لظهور تلك الارصدة دائنة ، وتم إنهاء ذلك في ثاني يوم عمل للبنك بعد هذا التاريخ ، حيث يتم تدعيم كافة حسابات البنك بالقطاعات الإنتاجية ، وتم التتبيل بعد تكرار ذلك .</p>	<p>- اقحام قطاعات المنيا ، الفيوم ، اسيوط بإصدار شيكات بمبالغ تتجاوز الارصدة الفعلية للبنوك مما يترتب عليه ظهور ارصدة دائنة دفترية لتلك البنوك بلغت نحو ٧٠٠ ألف جنيه ، ٤٧٣ ألف جنيه ، ٣٣٦ ألف جنيه على الترتيب . نوصى بضرورة التبيه بعدم اصدار شيكات تتجاوز الارصدة الفعلية للبنوك لعدم التعرض للمسائلة القانونية .</p>
<p>- قرض وزارة المالية بمبلغ قدرة ٧١٥١٥٥٧ جنيه فائض المنحة الدنماركية للصومام منذ عام ١٩٨٩ وهى عبارة عن الفرق بين المبلغ المخصص للصومام والمستخدم الفعلى وتم استخدامه فى تمويل تطوير قسم النظافة وسحب الاتربة بمطحون سلندرات المنيا الملحق بالصومام وقد قامت وزارة المالية باعتبار ذلك المبلغ قرضاً تحملت عنه الشركة فوائد بنحو ٣٥١٥ مليون جنيه منذ عام ١٩٩٣ وقامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد وزارة المالية رقم ١٠٨٥٤ لسنة ١٩٩٨ - ٣٣٥٦٧ بعد أحقيتها في باقى رصيد المنحة الدنماركية والفوائد المستحقة عنها وقد تم الحكم فيها لمصلحة الشركة حكماً نهائياً في ٢٠١٠/٦/٩ ، وبناء عليه قامت الشركة بالغاء قيمة الفوائد ، هذا وقامت وزارة المالية بالطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي المشار إليه برقم ١٣٦٩٥ لسنة ١٣٦٩٥ في ٢٠١٠/٨/٨ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه طبقاً لإفادة القطاع القانوني بالشركة .</p>	<p>- رصيد حساب قروض طويلة الأجل من جهات أخرى الظاهر بنحو ٧٠٥٢ مليون جنيه يمثل فائض المنحة الدنماركية المخصصة للصومام والتي تم اعتمادها في عام ١٩٨٩ والذي تم استخدامه في تمويل تطوير قسم النظافة وسحب الاتربة بمطحون سلندرات المنيا الملحق بالصومام وقد قامت وزارة المالية باعتبار ذلك المبلغ قرضاً تحملت عنه الشركة فوائد بنحو ٣٥١٥ مليون جنيه منذ عام ١٩٩٣ وقامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد وزارة المالية رقم ١٠٨٥٤ لسنة ١٩٩٨ - ٣٣٥٦٧ بعد أحقيتها في باقى رصيد المنحة الدنماركية والفوائد المستحقة عنها وقد تم الحكم فيها لمصلحة الشركة حكماً نهائياً في ٢٠١٠/٦/٩ ، وبناء عليه قامت الشركة بالغاء قيمة الفوائد ، هذا وقامت وزارة المالية بالطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي المشار إليه برقم ١٣٦٩٥ لسنة ١٣٦٩٥ في ٢٠١٠/٨/٨ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه طبقاً لإفادة القطاع القانوني بالشركة .</p>
<p>نوصى بضرورة تسوية حساب القرض في ضوء ما يصدر من أحكام .</p>	
<p>- تم احتساب فوائد منذ عام ١٩٩٣ وتحمليها على مصروفات الشركة إلى حساب الفوائد المستحقة والتي بلغت مبلغ قدرة ٣٥١٥٠٦٩٠٠ جنيه وقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد وزارة المالية رقم ١٠٨٥٤ لسنة ١٩٩٨ - ٣٣٥٦٧ وقد تم الحكم فيها لصالح الشركة حكم نهائى في ٢٠١٠/٦/٩ ، علماً بأن مبلغ الفائدة كان يعلى سنويًا على حساب الفوائد المحلية وبعد صدور الحكم لصالحنا وتم قيد الفائدة إيرادات خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ولم يتم التصرف في قيمة القرض حتى تاريخه رغم صدور الحكم لصالح الشركة لقيام وزارة المالية بالنقض على هذا الحكم ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه .</p>	<p>تم مخاطبة القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بالخطاب رقم ٣٦١ في ٢٠١٧/٢/٢٥ متضمنة الإفادة بالرأى في مدى تعليمة المبلغ .</p>
<p>- تم تدعيم إجمالي مخصص الضرائب بمبلغ ١٠ مليون جنيه ليصبح حوالى ٨٨ مليون جنيه .</p>	<p>- مازالت منظورة أمام لجنة الطعن .</p>
<p>- أسفرت اللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٦ عن تخفيض مبلغ الضريبة بمبلغ ١٤.٣٨٦ مليون جنيه ليصبح المبلغ المستحق على الشركة ٢٠.٨٨٢ مليون جنيه (من وجهة نظر مصلحة الضرائب العامة) ، وتم إحالة باقى البنود الأخرى المختلف عليها إلى اللجان المختصة .</p>	<p>- المخصصات التي كونتها الشركة كافية إلى المدى الملازم فيما عدا مخصص الضرائب المتنازع عليها حيث بلغ رصيده في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ٨٨ مليون جنيه لمواجهة صافي مطالبات بنحو ١٢٩.١٨٩ مليون جنيه - بخلاف الضريبة المستحقة عن السنوات التي لم يتم فحصها - تتمثل في :-</p>
<p>- تضمن التوجيه الوزاري رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر من وزير التموين بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣ والخاص بمنظومة تحرير سعر بيع الدقيق وكذلك توجيه وزير رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ المادة الرابعة الذي ينص يلزم المطحون بتحمل كافة أعباء التشغيل نقل القمح من الصوامع الداخلية والشون إلى المطحون - التخزين داخل المطحون وتكلفة الطحن شاملة ضريبة المبيعات ولذلك قامت الشركة باحتساب ضريبة المبيعات على أساس تكلفة الطحن ١١٢.٥٠٠ جنيه التي تتحملها الشركة شاملة ضريبة المبيعات وجاء بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته ولائحة التنفيذية بأن منتجات المطاحن المحلية معفاة من الضريبة العامة على المبيعات .</p>	<p>- نحو ٢٠.٨٨٢ مليون جنيه قيمة فرق ربط وفقاً لنموذج ١٩ لضريبة شركات الأموال عن الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣ ومازالت منظورة أمام لجنة الطعن ، حيث بلغت قيمة الربط نحو ٤٧.٥٦٥ مليون جنيه سدد منه ١.٦٧٩ مليون جنيه بشيكات ، نحو ٢.٦٠٨ مليون جنيه مستحق للشركة عن ضرائب الخصم .</p>
<p>- تم صدور قرار لجنة الازمة حيال ذلك .</p>	<p>- نحو ٢٠.٨٩١ مليون جنيه قيمة فرق ربط وفقاً لنموذج ١٥ لضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/٢٠١٣ ومازالت منظورة أمام لجنة الطعن ، حيث بلغت قيمة الربط نحو ٧١.٣١٩ مليون جنيه سدد منه ٨.٤٢٨ مليون جنيه بالإقرارات الشهرية ، هذا بخلاف ضريبة مستحقة عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ بنحو ٨٨ مليون جنيه وذلك طبقاً لخطاب الإدارة المركزية للبحث الضريبي في ٢٠١٣/٧/٣٠ الذي نص على أن مقابل خدمات النقل والتخزين والطحن المؤدلة ضمن منظومة الخيز تخضع للضريبة العامة على المبيعات بفترة ١٠% ( أصبحت ١٣% من ٢٠١٦/٩/٧ ، أصبحت ١٤% من ٢٠١٧/٧/١ ) من القيمة وأن وعاء الضريبة هو قيمة بيع النخالة بالسعر الحر وبالبالغة حوالى ٦٨٠ مليون جنيه خلال تلك الفترة .</p>
<p>- تم صدور قرار لجنة الازمة على المبيعات .</p>	<p>- نحو ٢.١٣٨ مليون جنيه قيمة فرق ربط وفقاً لنموذج ٣٨ لضريبة المرتبات وما في حكمها عن الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ ومازالت منظورة أمام لجنة الطعن ، وهي تخص إدارة الشركة وقطاعي المنيا وبنى سويف وال خاصة بالموظفين .</p>
<p>جارى المتابعة أمام لجنة الطعن .</p>	<p>نوصى بدراسة المخصصات المكونة في ضوء ما سبق وما ورد بالتقدير من ملاحظات والعمل على تدعيمها بالقدر الكافى .</p>

- بلغت الارصدة الدائنة للموردين وأوراق الدفع والدائنون الآخرون نحو ١٩٧.١٠٥ مليون جنيه في ٢٠١٨/٦/٣٠ ، كما بلغت الارصدة المدينة نحو ٧٦.٧٠٦ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ٢٦٥ ألف جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :
- اسفرت المطابقة المجرأ عن المعاملات المالية مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن ارصتها في ٢٠١٨/٦/٣٠ منذ تطبيق المنظومة الجديدة من أغسطس ٢٠١٧ حتى يونيو ٢٠١٨ عن الاتى :-
- وجود رصيد دائن للهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ١٣١.٤١٧ مليون جنيه تمثل في نحو ١٠٨.٥٩٨ مليون جنيه عن المنظومة الجديدة ، نحو ٢٢.٨١٩ مليون جنيه عن المنظومة القديمة في حين بلغ الرصيد المدرج بدفعات الشركة عنهم نحو ١٠٣.٤٤٢ مليون جنيه بفارق نحو ٢٧.٩٧٥ مليون جنيه تمثل في :
- نحو ٢٠٠.٨٠٥ مليون جنيه باقي قيمة غرامات تموينية بمطابقة عام ٢٠١٧ بعد تسوية الهيئة لجزء من الاحكام الصادرة لصالح الشركة وإرجاء الباقى لحين ورود كتاب الشئون القانونية بالهيئة بتنفيذ تلك الاحكام .

الغرامات التموينية :- تم الحكم فى معظم هذه القضايا لمصلحة الشركة وتم الحصول على براءة ذمه مالية لقضايا بمبلغ ٦٢٤٦٩٠٢ جنيه وقامت الهيئة بتعiliaة مبلغ ٣٣٤٢٩٨٦ جنيه لحساب الشركة فى مطابقة ٢٠١٨/٦/٣٠ وسوف يتم المطالبة بتعiliaة باقى مبلغ الغرامات التى تم الحصول فيها على براءة الذمة المالية وتم رفع دعوى ذمه مالية فى باقى المبالغ .

- جارى رفع دعاوى قضائية على تلك الغرامات .

- الشيكات المرتدة من دقيق إعاشة لقوات أمن المنيا وذلك بناء على كتاب هيئة السلع التموينية بأن تكون تلك الشيكات مقبولة الدفع وجارى تعديل الشيكات مع قوات أمن المنيا .

- أما فروق دقيق الأديرة فتم اضافتها لحساب الهيئة فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ .

- تم رفع هذه القضايا عن طريق محامى خارجى ( محمد فريد المحامى ) وتتم المتابعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة

- تم رفع قضية عن طريق الشركة وتم احالتها الى محكمة القضاء الإداري ومحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٥ للحكم وتم المتابعة المستمرة لها عن طريق القطاع القانونى بالشركة ، ومكون مخصص للضرائب على المبيعات وحافظ النقل بمبلغ ٦٠٢ مليون جنيه .

- تم اصدار شيك بالمبلغ للهيئة العامة للسلع التموينية وتم صرفه في شهر أكتوبر ٢٠١٨ .

- لم تقم الشركة بقيد كميات الاقماح التي تم طرحها وايضاً مبيعات الدقيق المنتج وأرصدة مخزون الإنتاج التام حيث انه وطبقاً للتوجيه الوزاري رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٧ الصادر من وزارة التموين تقوم الشركة بعملية الطحن وإنتاج الدقيق مقابل عمولة الطحن وذلك متبعاً بجميع شركات المطاحن في المنظومة الجديدة وتم اجراء مطابقة بين الشركة والهيئة وتم اثبات ذلك الأمر في مطابقة ٢٠١٨/٦/٣٠ .

- نحو ٦.٧٩١ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية جديدة تم قيدها على الشركة بمطابقة المجرأ .
- نحو ٣٧٩ ألف جنيه قيمة شيك مرتدة عن دقيق إعاشة لقوات أمن المنيا وفروق دقيق أديرة .

- وجود رصيد مدين على الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ٣٤.٦٨٤ مليون جنيه عن القمح المحلي في حين يبلغ الرصيد المدرج بدفعات الشركة نحو ٣٩.٧٣١ مليون جنيه بفارق نحو ٥٠٤٧ مليون جنيه تمثل في :-

- نحو ٤.٨٠٥ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات عن أعوام سابقة لا تعرف بها الهيئة .

- نحو ١٥١٢ مليون جنيه حافز نقل عن عام ٢٠٠٧ لا تعرف به الهيئة .

- نحو ١.٢٧٠ مليون جنيه قيمة فروق تمويل تسويق الأقماح لصالح الهيئة تم ردتها من الشركة خلال شهر أغسطس ٢٠١٨ .

- لم تتضمن المطابقة أثر قيد مشتريات الأقماح التي تم طرحها أو مبيعات الدقيق بالمخالفة للتوجيهات الوزارية الخاصة بالمنظومة الجديدة .

- هذا وقد واجهت الشركة تلك الفروق بمخصصات بلغت ١٥ مليون جنيه لمخالفات المطاحن ، نحو ٦.٢ مليون جنيه عن ضريبة المبيعات وحافظ النقل .

مما يلزم مراعاة كافة ما ورد بتلك المطابقات .

- وجود العديد من الارصدة المدينة المتوقفة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٦٧٦ ألف جنيه تمثل في :
- نحو ٣٨٧ ألف جنيه باسم شركة مطاحن إطسا الكبرى رصيد متوقف منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يمثل قيمة فروق تصنيع الخبز المستحق لمخبز الشركة بقطاع الفيوم (منظومة ١) .

- نحو ٢٦٥ ألف جنيه باسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع رصيد متوقف منذ عام ١٩٩٤ حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الاستدلال على العنوان .

- نحو ٤٤ ألف جنيه باسم شركة النقل والهندسة ضمن موردين قطاع الاعمال العام وهو رصيد مرحل منذ أكثر من ١٢ عام ، وتحدر الاشارة إلى حوزة الشركة على خطاب ضمان نهائى من المورد رقم ٩٠٩٨٩ بمبلغ نحو ٥٣ ألف جنيه سارى حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ .

نوصى بالعمل على سرعة تسوية وتحصيل الارصدة المدينة والعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .

- تم مخاطبة شركة مطاحن إطسا الكبرى لاسترداد هذه المبلغ إلا أنه لا يتم صرف مستحقات أصحاب المخابز عن المنظومة القديمة إلا عن طريق هيئة السلع التموينية .

- تم السير في إجراءات تنفيذ هذا الحكم إلا أنه لم يستدل على عنوان المدعى عليه نظراً لقيام شركة الحرم للتجارة بتغير المسمى التجارى لها كما أن صاحب الشركة ويدعى السيد / ياسين عجلان - ليس له محل إقامته معلوم .

- وجارى متابعة القضية عن طريق القطاع القانونى بالشركة .

- تم مخاطبة شركة مطاحن إطسا الكبرى لاسترداد هذه المبلغ إلا أنه لا يتم صرف مستحقات أصحاب المخابز عن المنظومة القديمة إلا عن طريق هيئة السلع التموينية .

- نحو ٤٤ ألف جنيه باسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع رصيد متوقف منذ عام ١٩٩٤ حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الاستدلال على العنوان .

- نحو ٤٤ ألف جنيه باسم شركة النقل والهندسة ضمن موردين قطاع الاعمال العام وهو رصيد مرحل منذ أكثر من ١٢ عام ، وتحدر الاشارة إلى حوزة الشركة على خطاب ضمان نهائى من المورد رقم ٩٠٩٨٩ بمبلغ نحو ٥٣ ألف جنيه سارى حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ .

نوصى بالعمل على سرعة تسوية وتحصيل الارصدة المدينة والعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .

<p>- يتم حساب مبلغ ١٠ جنيه عن كل طن خاللة خشنة مباعة لصالح صندوق موازنة الأسعار وذلك بناء على قرار الشركة القابضة للصناعات الغذائية ويتم تعليمه لحساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية لحين السداد .</p>	<p>- ظهر رصيد حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية بنحو ١٠٨٨٨ مليون جنيه تمثل قيمة المبالغ المعلاة لصندوق موازنة الأسعار دون ما يؤديها قانوناً . يتعين موافاتنا بقانونية تحمل الشركة بالمبالغ المستقطعة لصالح صندوق موازنة الأسعار بالشركة القابضة .</p>
<p>- هذه الفروق نتيجة الاختلاف بين الشركة وهيئة التأمينات فى مدبى سريان قرار وزير الصحة رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٧ على الشركة حيث تم مخاطبة الشركة القابضة التى قامت بدورها بالعرض على معالى وزير التموين حيث تفضل معاليه بالكتابة للمكتب الفنى للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لإصدار فتوى بمدبى سريان قرار وزير الصحة على الشركة من عدمه وكذلك قامت الشركة برفع دعوى قضائية بهذا الخصوص لم يتم الانتهاء منها ونظراً لامتناع هيئة التأمينات من منح تصاريح لترخيص سيارات الشركة فإنه سوف يتم التفاوض مع هيئة التأمينات للوصول إلى حل مؤقت لتسوية المديونيات لحين اصدار فتوى مجلس الدولة أو صدور حكم قضائى .</p>	<p>- وجود مطالبات من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقطاعى المينا وبنى سيف بنحو ٢٩١٩ مليون جنيه ، نحو ١١٩٩ مليون جنيه على الترتيب شاملة غرامات التأخير تتمثل في زيادة نسبة ٤% من تأمين المرض على العاملين والذى أعتبرت عليه الشركة الأمر الذى أدى إلى إعاقه ترخيص سيارات الشركة بقطاعين . نوصى بضرورة بحث ودراسة تلك الفرق مع إجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك ، والعمل على سرعة إنهاء النزاع معها .</p>
<p>- يتم السداد بعد صدور قرار لجنة الطعن على تلك المبالغ .</p> <p>- سوف يتم مراعاة إمساك دفتر لكل وحدات الشركة يحدد فيه قيمة الرابط .</p> <p>- عند ورود مطالبات للضرائب العقارية يتم الطعن عليها وبعد صدور قرار لجنة الطعن يتم السداد .</p> <p>- ويتم متابعة الدعاوى المرفوعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة .</p>	<p>- بلغ رصيد مصلحة الضرائب العقارية نحو ٥٤٧ ألف جنيه ، هذا وقد تلاحظ ما يلى : - عدم الانتظام في سداد الرصيد المستحق للمصلحة حيث بلغ رصيد أول المدة نحو ٦٥٧ ألف جنيه والمعلى على الحساب خلال العام نحو ١٦٦ ألف جنيه ، في حين بلغ المددة نحو ٢٧٦ ألف جنيه . - عدم وجود حصر بقيمة الرابط السنوى لكل موقع نتيجة عدم إمساك سجلات للضريبة العقارية لكافة وحدات الشركة تحدد قيمة هذا الرابط ، فضلاً عن عدم الإفصاح بالإيضاحات المتنمية لقواعد المالية عن موقف المطالبات في ظل أحكام القانون رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٦ والقانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ والقرار رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن تطبيق قانون الضريبة العقارية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ . - عدم قيد بعض المطالبات الواردة خلال العام المالى الحالى والاعوام السابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٤٢ مليون جنيه نتيجة إعتراض الشركة على الرابط وقيامها برفع دعوى على المصلحة . نوصى بالتبليغ بإمساك السجلات المطلوبة وحصر وتحميل الضرائب العقارية لكافة مواقع الشركة وسرعة السداد لعدم التعرض للغرامات القانونية ، ومتابعة الدعاوى المرفوعة وموافاتنا بما يتم .</p>
<p>سوف يتم بحث تلك المبالغ واتخاذ ما يلزم بشأنها .</p>	<p>- مازال حساب تأمينات لغير الظاهير بنحو ٧٠٥ مليون جنيه يتضمن العديد من المبالغ المتوقف التعامل مع أصحابها منذ أكثر من عشرة سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٣٠ ألف جنيه . الامر الذى يتبع معه ضرورة حصر كافة الارصدة المتوقفة على مستوى كافة قطاعات الشركة والالتزام بما تقضى به أحكام المادة رقم ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والافتادة .</p>
<p>- تم سداد جزء من المبلغ المستحق وجارى سداد باقى المبلغ .</p> <p>- سوف يتم سداد تلك المبالغ للجهات المعلى لها فور ورود مطالبات السداد .</p>	<p>- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى العديد من المبالغ السابق استقطاعها لصالح جهات خارجية بعضها مرحل من العام السابق والتى لم تقم الشركة بسدادها بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٢٩٣ مليون جنيه تتمثل فى : - نحو ٤٦٢ مليون جنيه باسم صندوق دعم الخدمة التموينية . - نحو ٦٧٠ ألف جنيه مستحقة لصالح بعض الجهات الأخرى . نوصى بضرورة الالتزام بسداد كافة المبالغ المستحقة فى مواعيدها المقررة حتى لا تتعرض الشركة لتحمل غرامات عنها .</p>
<p>- مبلغ ٢٨٩ ألف جنيه : ذلك المبلغ عبارة عن حوالي ١٦٢ ألف جنيه عجز دقيق بقطاع الفيوم فى عام ٢٠١٦ ، مبلغ حوالي ١٢٦ ألف جنيه عجز دقيق بقطاع الفيوم عام ٢٠١٧ وما زالت متداولة بالمحاكم .</p> <p>- مبلغ ٢١٠ ألف جنيه : تلك المبالغ تم الحصول عليها نظير التأمين على مندوبي البيع بالشركة وبناء على الأحكام القضائية الصادرة ضدهم وتم رفع قضائياً نقض من قبل المذكورين وسوف يتم تسوية تلك المبالغ بناء على ما تسفر عنه تلك القضية .</p> <p>- مبلغ ١٣٣ ألف جنيه : حساب دائنوا شراء أصول هو عبارة عن : - مبلغ ٦٨ ألف جنيه شركة جارنو مصر : هذا المبلغ خاص</p>	<p>- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ٩٨٤ ألف جنيه ارصدة مرحلة منذ عدة سنوات ودون تفعيل ردود الشركة بشأن بحث ودراسة تلك الارصدة وتسويتها منها نحو ٢٨٩ ألف جنيه قيمة عجز دقيق بإدارة الشركة ، نحو ٢١٠ ألف جنيه تحت مسمى مبالغ تحت التسوية من شركة مصر للتأمين ، نحو ١٣٣ ألف جنيه ضمن حساب دائنوا شراء أصول لشركة جارنو مصر للمقاولات والمقاولون العرب . نوصى بضرورة تفعيل ما ورد بردود الشركة بسرعة بحث ودراسة هذه الارصدة والعمل على إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة والافتادة .</p>

<p>بتطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا ولم تقم شركة جارنو مصر باستكمال التجارب .</p> <p>وسوف تقوم الشركة ببحث كيفية التصرف في تلك المبالغ .</p> <p>- مبلغ ٦٢ ألف جنية شركة المقاولون العرب :- تم إسناد خط صرف وغسيل اقسام مطحن الواسطى وربطها على شبكة الصرف الصحي لمدينة الواسطى بالأمر المباشر إلى شركة المقاولون العرب باجمالى مبلغ ٣٦٠٦٢١ جنيهًا حيث تم تسليم الموقع في ١٩٩٨/٩/١٥ وتم إرجاء الاستلام الابتدائى لحين الانتهاء من شبكة الصرف الصحي لمدينة الواسطى التي توقف العمل بها وقد تم صرف المستخلص الأول بمبلغ ١٣٦٣٥٩ جنيهًا وتم صرف ٦٠ % من المستخلص الثاني بمبلغ ٩٣٩٣٨ جنيه وتم خصم مبلغ المذكور لحين الانتهاء منه وتشغيل خط الصرف المتوقف بسبب عدم تشغيل محطة صرف مدينة الواسطى ، وسوف يتم متابعة الموضوع مع شركة المقاولون العرب للانتهاء من هذا الموضوع علماً بأن مطحن الواسطى متوقف منذ ٢٠٠٦ بقرار وزاري ويوجد دعوى قضائية رقم ٢٨٢٢ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى ومحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٣ للاطلاع وتقديم المذكرات .</p>	
<p>- يوجد فرق بين إجمالي إنتاج الشركة وكميات الدقيق المطلوب صرفها نظراً لزيادة حرصن الدقيق في الفترة الأخيرة وتم تدبير هذه الكميات عن طريق الشركات الشقيقة علماً بأن جميع مطاحن الشركة تحقق الكميات المستهدفة حيث تم تحقيق المستهدف بنسبة ١٠٠ % .</p>	<p>- حساب إيرادات النشاط الظاهر بنحو ١٧٤٢ مليون جنية يتضمن نحو ٩٦٠ ألف جنيه قيمة مبيعات بضائع مشترأة بغرض البيع مقابل قيمتها كمشتريات بضائع بغرض البيع تمثل في مبيعات دقيق ٨٢٪ ونخالة ناعمة لكمية ١٩١ ألف طن ، ٥ آف طن على الترتيب ، وذلك لتدبير عجز الكميات المطلوبة لتغطية احتياجات المخابز طبقاً للمنظومة الحديثة المطبقة منذ أغسطس ٢٠١٨ ، مما أضاع على الشركة عوائد طحن تقدر بنحو ١٠٢ مليون جنيه بخلاف صافي عمولة بيع النخالة الناتجة عنها تقدر بنحو ١٣ مليون جنيه ، بخلاف نحو ٦ مليون جنيه عوائد بيع النخالة طبقاً للمنظومة القديمة عن شهر يوليو ٢٠١٨ .</p> <p>نوصي بضرورة العمل على إضافة طاقات جديدة لتغطية التزامات الشركة من الدقيق ٨٢٪ وتحقيق الاستفادة من تلك المبيعات بما يعظم عوائد الشركة .</p>
<p>- تم تحمل الشركة مبلغ من قيمة العمولة المحصلة من بيع النخالة وفقاً للتوجيهات الوزارية وذلك نظراً لتدس النخالة بمطاحن الشركة حيث وصلت أرصدة النخالة بالشركة إلى كمية ١٧ ألف طن مما أوشك أن يتسبب بوقف عملية الانتاج على مستوى الشركة وخوفاً على تلك الكميات من التلف تم التنازل عن جزء من العمولة حتى يتم التصرف بالبيع في تلك الأرصدة وحفاظاً عليها من التلف مما كان سيتسبب للشركة بخسائر فادحة .</p>	<p>- يتضمن حساب الخدمات المباعة نحو ٢٨٠٣٧ مليون جنية تمثل ما حصلت عليه الشركة من قيمة العمولة المحصلة من بيع النخالة بنسبة ١٠٪ من صافي اسعار البيع بعد استبعاد قيمة الخدمة التموينية وقيمة الفوارغ والتحميل طبقاً للمنظومة ، حيث بلغت قيمة العمولة نحو ٥٢٩٧٧ مليون جنيه تحملت الشركة عنها نحو ٤٤٩٠ مليون جنيه حافز تم صرفه للعمال الذين تم بيع النخالة لهم على سند من ارتفاع اسعار البيع المحددة من اللجنة العليا للنخالة .</p> <p>نوصي بضرورة العمل على مخاطبة الجهات المختصة بتحديد اسعار النخالة لتناشي مع اسعار السوق وحتى تحصل الشركة على العائد المخصص لها من بيع النخالة صالح الهيئة العامة للسلع التموينية .</p>
<p>- الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد ميزانية ٢٠١٨/٣٠ ٢٠١٨/٦ لاعمال شأنها .</p>	<p>- تم تحويل قائمة الدخل بنحو ٣٣ مليون جنيه تقديرية تمثل قيمة بعض بند الأجور كما يلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نحو ١٩ مليون جنيه قيمة مكافأة ميزانية للعاملين عن العام المالى ٢٠٠٨/٢٠١٧ وكالعام السابق وذلك تدعيمًا لتوزيعات العاملين عن ارباح العام .</li> <li>- نحو ١٢ مليون جنيه قيمة مكافأة إنتاج للعاملين عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ دون تضمينها حصة الشركة في التأمينات الاجتماعية .</li> <li>- نحو ٢ مليون جنيه قيمة مكافأة المدارس دون تضمينها حصة الشركة في التأمينات الاجتماعية .</li> </ul> <p>الامر معروض على الجمعية العامة للاعتماد .</p>
<p>- حيث انخفض استهلاك الخبز البلدى وبعد تطبيق منظومة الخبز حدث تغير في النمط الاستهلاكي للخبز للاستفادة من نقاط الخبز بتبدلها بسلع تموينية أخرى بالإضافة إلى الزيادة الحتمية في الأجر وزيادة تكلفة الخامات المساعدة - نشاط البسكول نشاط خدمي لنشاط الطحن .</p>	<p>- أسرفت مراجعة قوائم التكاليف عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣ عن الآتي :-</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ظهور صافي خسارة لبعض الانشطة بلغ نحو ٢٠٨٧ مليون جنيه كما يلى :</li> <li>- نحو ٤٠٦.٤ مليون جنيه لنشاط الخبز .</li> </ul> <p>- نحو ٦٨١ ألف جنيه لنشاط موازين البسكول ، والذي يتم خصمه من نشاط الطحن بالإيضاحات المتممة .</p>

<p>- سوف يتم مراعاة ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات باقى الأنشطة وتطوير نظام التكاليف بالشركة عن طريق حضور دورات تدريبية متخصصة وجاري مي肯ة جميع أعمال الشركة ومنها نظام التكاليف .</p>	<p>- عدم وجود نظام للتكاليف البينية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبينية وتبويتها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ نوصي ببحث دراسة أسباب خسارة بعض الأنشطة والافصاح عن خطط الشركة المستقبلية للنهوض بها ، مع ضرورة وضع نظام للتکاليف البینیة .</p>
<p>- تم إمساك سجل بيني لوحدات الشركة - تم استناد إجراء القياسات البينية لكل من قطاع الفيوم ، بنى سويف ، أسيوط إلى مركز بحوث الطاقة ( معهد التبين ) على أن يتم إجراء تجارت القياس مرتين خلال العام ، ويتم إجراء القياسات البينية لقطاع المنيا عن طريق مديرية الصحة بالمنيا .</p>	<p>- لم يتم الالتزام بما تقتضى به أحكام المادة (٢٢) من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ما يلى :- - إمساك سجل بيني لوحدات الشركة . - إجراء القياسات المختلفة بصفة دورية لقياس جودة الأداء البيني . يتquin الالتزام بأحكام قانون البينية لتحقيق الرقابة على مدى تنفيذ القوانين والتشريعات البينية لتوفير الحماية والأمن للعاملين والمجتمع .</p>
<p>- تعمل الشركة جاهدة على تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالشركة وذلك عن طريق المتابعة المستمرة من القطاع المالى وقطاع التفتيش والقطاع القانونى لتلائفى أى قصور وملحوظات .</p>	<p>- ضعف نظم الرقابة الداخلية على مستوى الأنشطة والعهد المالية والمخازن والتى تضمنتها تقاريرنا الدورية المبلغة للشركة خلال العام المالى الحالى ، وما تضمنه التقرير المعروض من ملاحظات . نوصى بتطوير نظم الرقابة الداخلية احكاماً للرقابة على كافة أنشطة الشركة .</p>
<p>- صدر قرار الجمعية العامة للشركة للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ بعدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة وعدم صرف أى مكافأة لاعضائه نتيجة إحالتهم للمحاكمة علماً بأنه صدر قرار الجمعية العامة للعام المالى ١٩٩٩/١٩٩٨ بصرف مكافأة مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتم إحاله المخالفات للنيابة العامة والتي بدورها تم إحالة المختصين لمحكمة الجنایات التي وجهت لهم تهم بالمخالفات وتوقع العقوبات على المخالفين ومنها عقوبة الحبس وجارى المتابعة بين القطاع القانونى بالشركة والقطاعات القانونية بالشركة القابضة .</p>	<p>- لم نواف بما أنتهى إليه القطاع القانونى بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة في ٢٠١٧/١١/٩ بالبت في قرار عدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة السابق والصادرة من الجمعية العامة العادلة للشركة المنعقدة في ١٩٩٨/١٠/٤ في اعتقاده القوائم المالية للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتتجدر الاشارة إلى صدور حكم في ٢٠٠٣/٤/٧ بحبس رئيس مجلس الإدارة لمدة سنة واحدة وايقاف التنفيذ لمدة ثلاثة سنوات في القضية رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٠٠٣ . نوصى بضرورة موافقتنا بما تم الانتهاء إليه في هذا الشأن .</p>

#### الرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما تقدم والامور المبينة بتقريرنا عاليه على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها بعليه تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة مطابخ مصر الوسطى في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

العضو المنتدب  
للشئون المالية والتجارية  
  
محاسب / أسامة حسين أحمد عيسى

رئيس القطاع المالي  
  
محاسب / خالد محمد قرني